



Voice of Bahrain

PO Box 65799, London NW2 9PL

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 425، يونيو 2018م، رمضان/ شوال 1439هـ



مؤشرات توحى بقرب هزيمة المحور السعودي - الاسرائيلي

ما معنى سحب جنسية المواطنين؟ هل هذا اجراء متبع في عالم القرن الحادي والعشرين؟ فالجنسية حق لكل مواطن، فهي تتيح منح جواز السفر الذي يسهل مهمة التنقل للفرد بعد ان اصبحت حدود الدول احدى مقومات سيادتها. ولا يحق للسلطة منع المواطنين من السفر والتنقل، فذلك حق نص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وعندما يقام حكم القانون بشكل صحيح فان احدا لا يستطيع مصادرة تلك الحقوق الا في حالات نادرة جدا يحدها القانون الذي يكتبه الشعب عبر ممثليه المنتخبين في المجالس التشريعية. هذه هي سمات الدولة العصرية المتحضرة التي تنتخب شعوبها حكوماتها وتخولهم بالعمل بمقتضى الدستور والقانون. ولكن عندما تكون هناك حكومات تمارس التزيف كسياسة ثابتة لها، فتتشبث بشكليات الدولة وتفرض دستوراً زائفاً وقوانين يرسماها بحكامها بمقاساتهم وأذواقهم الخاصة، فان الدولة عندئذ تكون قائمة كهيكل فحسب، خالية من المضمون القانوني والانساني. في مثل هذه الدول تتحول الشعوب الى عبيد بدون حقوق، تعيش ضمن نظام "المكرمات" والقرارات الفردية التي يفرضها الحاكم الديكتاتور عليها.

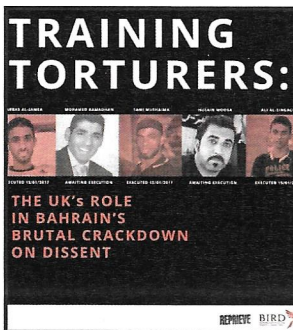
شهد الشهر الماضي اجراءات تعسفية مارسها العصابة التي تحكم البحرين، وفي مقدمة تلك القرارات سحب الجنسية من اكثر من 120 شخصا خلال شهر مايو فحسب، ليصل عدد الذين سحبت جنسياتهم بشكل تعسفي منذ نوفمبر 2012 الى 720 بحرانياً من السكان الاصليين. وضمن هؤلاء من سحبت جنسيته قبل ان يدان باي جرم، وفي مقدمة اولئك سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم الذي اصدر الديكتاتور الخليفي قرارا بسحب جنسيته قبل ان توجه له اية تهمة. وبعض من سحبت جنسياتهم ادينوا بالمشاركة في احتجاجات سلمية مطالبين بحقوقهم المشروعة، وصدرت بحقهم احكام ظالمة بالسجن لمدد لا يتجاوز بعضها ثلاث سنوات. فهل من المعقول ان يحدث ذلك في بلد يحكمه قانون عادل؟ هل يمكن لقاض ان يصدر قرارا جماعيا بسحب جنسية 115 مواطناً من السكان الاصليين بعد محاكمة زائفة لم تستمر سوى جلستين او ثلاثاً؟ أليس هذا ظلماً مقنناً وعدواناً فاحشاً على العدالة والانسانية؟ فإذا تصرف طاغية بهذا الاسلوب فما بال داعميه الذين يدافعون عنه في المحافل الدولية وبينعون صدور اي قرار يشجب اجرامه وظلمه؟ ما بال داعميه في واشنطن ولندن يصرون على حمايته بالاموال والخبرات الامنية وهم يرون تصرفاته التي تؤكد عدم صلاحيته للحكم اطلاقاً؟

في الشهر الماضي اثبتت في العاصمة البريطانية ضجة حول اتفاق الملايين من المال العام لـ "تدريب" عناصر امنية تابعة للحكم الخليفي مارست بحق السجناء اصناف التعذيب والتككيل. السلطات البريطانية تصر على مواصلة ذلك الدعم الذي شمل ارسال وفد من ادارة تفتيش السجون بدعوى تدريب عناصر التعذيب الخليفية. وقد اصدرت منظمة "ريبريف" البريطانية بالتعاون مع معهد البحرين للحريات والديمقراطية تقريراً بحوالي مائة صفحة يحتوي على شهادات حية للتعذيب الذي تمارسه العناصر التي دربها فريق السجون البريطاني. التقرير المذكور تضمن حقائق محرجة عن ممارسات الاجهزة الامنية الخليفية التي يدعي البريطانيون انهم دربوها لاحترام حقوق الانسان وعدم القيام بمعاملات حاطة بالكرامة الانسانية. وكان للتقرير صدى كبير خصوصاً في اروقة البرلمان البريطاني. فطرح عدد من البرلمانيين اسئلة محرجة للوزراء حول ما جاء في التقرير، الامر الذي من شأنه ان يؤدي لامرين: اما ان تعترف حكومة المحافظين بتورطها او تواطؤها في ممارسات التعذيب التي شملت كافة الاشكال ومنها اغتصاب النساء، او سحب دعمها الامني لنظام حكم مجرم لا يمكن اصلاحه أبداً.

التمتة صفحة (8)

* في يوم الثلاثاء 15 مايو أسقطت محكمة خليفية الجنسية عن 115 مواطناً بحرانياً من السكان الاصليين. وأصدرت أحكاماً بالسجن المؤبد على 53 شخصاً في قضية ملفقة تحت اسم: "تشكيل جماعة إرهابية". كما حكمت على عدد آخر بأحكام متفاوتة بالسجن تراوحت بين ثلاث وعشر سنوات. وقال الخليفيون إن هؤلاء الأشخاص هم قسم من منظمة تضم 138 شخصاً تعرف باسم "كتائب ذو الفقار". ويقول مدافعون عن حقوق الإنسان إن من بين المتهمين معارضين سلميين. وبذلك ارتفع عدد الذين سحبت منهم الجنسية إلى أكثر من 720 مواطناً، بينهم برلمانيون وقيادات سياسية وعلماء دين ومواطنون.

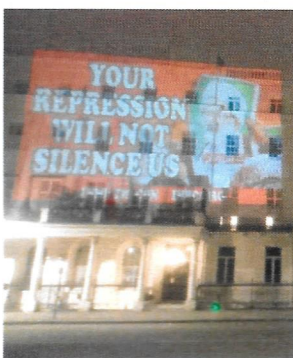
* جدد وزير خارجية العصابة الخليفية خالد بن أحمد آل خليفة اعترافه بالكيان الإسرائيلي كـ "دولة لها حق الدفاع عن نفسها" كما عبر. وقال وزير الخارجية الخليفي في تعليق له على تويتر محاولاً تبرير تغريدته السابقة: "أنا ضد التدخل الإيراني في المنطقة وأهدافه المعروفة وليس لهم أي شغل في الخلاف مع إسرائيل. ولكل دولة الحق في صد الضرر الإيراني" بحسب تعبيره، ما اعتبر اعترافاً جديداً بالكيان كـ "دولة" لولiest احتلالاً ويحق لها أن تدافع عن نفسها.



* كشف تقرير أصدرته منظمّتان حقوقيّتان في العاصمة البريطانية لندن، عن "المشاركة الكاملة" للمؤسسات الممولة من المملكة المتحدة في "التعذيب وعقوبة الإعدام في البحرين". وأوضح تقرير في 100 صفحة حمل عنوان "تدريب المعذبين" صادر عن منظمة (ريبريف) المناهضة للتعذيب، ومعهد البحرين للديمقراطية والحقوق (بيرد)، أن وزارة الخارجية البريطانية أنفقت أكثر من 5 ملايين جنيه استرليني منذ العام 2012م على برنامج المساعدة الأمنية و"العدالة" في البحرين، وأكد التقرير بأنه منذ ذلك الوقت تم استئناف أحكام الإعدام في البحرين، وتضاعف عدد المواطنين المحكوم عليهم بالإعدام إلى ثلاثة أضعاف، إضافة إلى تزايد اختطاف متظاهرين سلميين، وتعريضهم للتعذيب من أجل انتزاع اعترافات كاذبة، وإصدار أحكام بالإعدام عليهم "في محاكمات زائفة".

* أكد مركز البحرين لحقوق الانسان أن السلطات الخليفية لم تحقق في مجزرة الدراز رغم مرور عام على ارتكابها، ما يدل على أن البحرين غير ملتزمة بالشرعية الدولية. وقال المركز إنه مع مرور الذكرى الاولى لفض تجمع الدراز السلمي الذي هاجمته قوات النظام الامنية، ما أدى إلى قتل خمسة من المواطنين البحرينيين العزل، أثبتت الوثائق الرسمية أن قتلهم كان عمداً، ولفت المركز إلى أن الأمم المتحدة طالبت على لسان أمينها العام بفتح تحقيق عاجل في قضية مواطنين قتلوا خارج إطار القانون. وفي السياق نفسه، أطلق نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي حملة تغريد تحت وسم "مجزرة الدراز" مطالبين برفع الإقامة الجبرية عن سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم بشكل فوري وإلغاء مظاهر العسكرة من حياة المواطنين. وفي لندن ظهرت هذه الصورة على مبنى وكر الفساد الخليفي تضامناً مع سماحة الشيخ عيسى لآحياء المناسبة.

* أكد مركز البحرين لحقوق الانسان أن السلطات الخليفية لم تحقق في مجزرة الدراز رغم مرور عام على ارتكابها، ما يدل على أن البحرين غير ملتزمة بالشرعية الدولية. وقال المركز إنه مع مرور الذكرى الاولى لفض تجمع الدراز السلمي الذي هاجمته قوات النظام الامنية، ما أدى إلى قتل خمسة من المواطنين البحرينيين العزل، أثبتت الوثائق الرسمية أن قتلهم كان عمداً، ولفت المركز إلى أن الأمم المتحدة طالبت على لسان أمينها العام بفتح تحقيق عاجل في قضية مواطنين قتلوا خارج إطار القانون. وفي السياق نفسه، أطلق نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي حملة تغريد تحت وسم "مجزرة الدراز" مطالبين برفع الإقامة الجبرية عن سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم بشكل فوري وإلغاء مظاهر العسكرة من حياة المواطنين. وفي لندن ظهرت هذه الصورة على مبنى وكر الفساد الخليفي تضامناً مع سماحة الشيخ عيسى لآحياء المناسبة.



* أكد مركز البحرين لحقوق الانسان أن السلطات الخليفية لم تحقق في مجزرة الدراز رغم مرور عام على ارتكابها، ما يدل على أن البحرين غير ملتزمة بالشرعية الدولية. وقال المركز إنه مع مرور الذكرى الاولى لفض تجمع الدراز السلمي الذي هاجمته قوات النظام الامنية، ما أدى إلى قتل خمسة من المواطنين البحرينيين العزل، أثبتت الوثائق الرسمية أن قتلهم كان عمداً، ولفت المركز إلى أن الأمم المتحدة طالبت على لسان أمينها العام بفتح تحقيق عاجل في قضية مواطنين قتلوا خارج إطار القانون. وفي السياق نفسه، أطلق نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي حملة تغريد تحت وسم "مجزرة الدراز" مطالبين برفع الإقامة الجبرية عن سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم بشكل فوري وإلغاء مظاهر العسكرة من حياة المواطنين. وفي لندن ظهرت هذه الصورة على مبنى وكر الفساد الخليفي تضامناً مع سماحة الشيخ عيسى لآحياء المناسبة.



حافلات بلافتات ضد حمد

استقبل دكتاتور البحرين خلال زيارته للعاصمة البريطانية الشهر الماضي بلافتات تندد بسياساته الرعناء. وقد تم تسير باصات تحمل لافتات كتبت عليها شعارات ضد الحكم الديكتاتوري الخليفي. وطافت هذه الحافلات شوارع لندن المهمة، كما كانت حاضرة امام حلبة السباق بمدينة وندسور. وقد شاهد آلاف الحاضرين هذه الحافلات التي حملت شعارات ضد ممارساته القمعية. وبرغم التواجد الامني المكثف الا ان الحافلات ادت دورها بنجاح.



جلسة استماع حول اوضاع منطقة الخليج

عقدت عصر الاثنين 21 مايو باحدى غرف البرلمان البريطاني جلسة استماع حول اوضاع منطقة الخليج بمشاركة عدد من الناشطين. فتحدث الدكتور فواد ابراهيم عن السعودية، والسيد احمد الوداعي حول البحرين، والسيدة ام كلثوم شريف عن اوضاع اليمن. اما الانسة حنا فيليبس فتحدثت عن الحصار المفروض على قطر.



الاعتصام الشهري للمطالبة بالافراج عن الخواجة

نظم نشطاء اجنب اليوم الاثنين 14 مايو 2018م اعتصاما احتجاجيا للتضامن مع الرمز الحقوقي المعتقل عبدالهادي الخواجة، وأقيم الاعتصام أمام مبنى السفارة الخليفية في العاصمة البريطانية لندن، وهو يأتي في سياق اعتصامات دورية أعلنها نشطاء تضامنا مع الخواجة. وقد دعت منظمة فورنت لاين المدافعة عن نشطاء حقوق الإنسان لهذا الاحتجاج استمرارا في الفعاليات التضامنية مع الخواجة ومع النشطاء المعتقلين في السجون الخليفية.



نشطاء بريطانيون وبحرانيون يلاحقون الطاغية خلال حضوره عرض الخيول الملكي في وندسور

تظاهر نشطاء بريطانيون وبحرانيون السبت 12 مايو 2018م أمام عرض الحصان الملكي وندسور في لندن، احتجاجا على حضور الحاكم الخليفي حمد عيسى ونجله ناصر العرض باستضافة من الملكة البريطانية. واحتشد المتظاهرون حول قلعة وندسور وسط حراسة مشددة من القوات البريطانية، ورفع المحتجون صورا تفضح انتهاكات حمد عيسى وتدعو إلى دعم "الحراك الديمقراطي" لشعب البحرين، كما دانوا الدعم البريطاني للنظام الخليفي، وخاصة من الحكومة والملكة البريطانية، وذلك رغم الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في البحرين.

وقال الناشط المعروف هانك - الذي كان مشاركا في حركة الحقوق المدنية التي قادها المناضل المعروف مارتن لوثر كنج - بأنه يشارك في الاحتجاج في وندسور تضامنا مع "نشطاء الديمقراطية في البحرين"، وشدد على أنه لا يمكن السماح "بإخفاء انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة في البحرين من خلال استقبال الحاكم حمد في عرض ملكي للخيول"، داعيا المملكة المتحدة لوقف تغطيتها لانتهاكات النظام وجرائمه.

ومن جانبه، تطرق الناشط البريطاني سام والتون إلى مشاركة الحكومة والملكة في بريطانيا في تلميع صورة "الديكتاتور" حمد عيسى عبر اسقباله الحار في عرض وندسور، وعبر عن خيبة الأمل من إحجام الملكة البريطانية في عدم الاستماع إلى الاحتجاجات الواسعة التي دعت إلى إلغاء هذه الزيارة.

وقفه تضامنية بمرور عام على مجزرة الدراز

نظم تكتل المعارضة البحرانية في بريطانيا اليوم الجمعة 18 مايو 2018م اعتصاما احتجاجيا أمام السفارة الخليفية في العاصمة لندن بمناسبة قرب الذكرى السنوية الأولى للهجوم الدموي على المعتصمين بجوار منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم في بلدة الدراز. ورفع المعتصمون لافتة كبيرة عليها صورة الشيخ قاسم، وهدفوا بشعارات دانته استمرار الحصار على منزل الشيخ قاسم ومحاصرة بلدة الدراز، ودانوا الدعم البريطاني والأمريكي للنظام الخليفي. وأشار المعتصمون إلى أن الحصار المفروض على الشيخ قاسم والعقاب الجماعي على أهالي الدراز يأتي في سياق مشروع "الاضطهاد الطائفي" الممنهج الذي يمارسه النظام بحق السكان الأصليين في البلاد، ودانوا الصمت الدولي عما يجري في البحرين، من سجن وتعذيب وقتل وسحب الجنسية.



بيان أهالي الدراز في ذكرى المجزرة التي ارتكبتها الخلفيون

يثبت حجم الضعف والهوان الذي وصل له النظام ليستخدم كل هذا الاستعراض والقوة في مواجهة مطالب محقة وقائد رفض كل أنواع المساومات والاضغوطات من أجل التنازل عن حقوق ومطالب شعب البحرين.

3. إن صوت الأهالي في الدراز وفي كل البحرين رغم محاولات السلطة العابثة والفاشلة، متوحد ومتماسك خلف قائده وربان سفينته، ولن يتردد من تربوا في مدرسة كربلاء أن يقدموا ملاحم فداء أخرى لو تطلب الموقف واستدعى التكليف الشرعي.

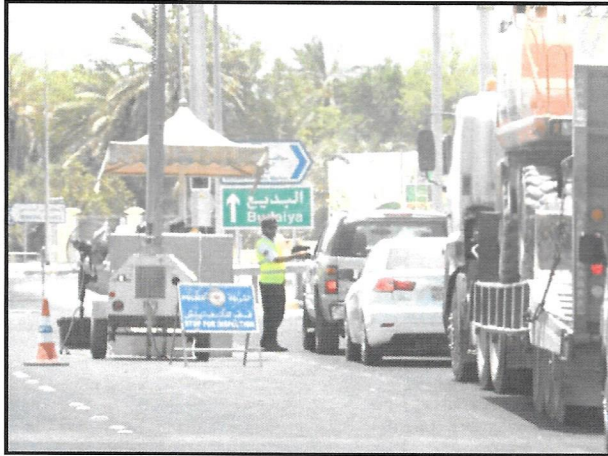
4. نطالب برفع الإقامة الجبرية عن منزل الفقيه القائد بشكل فوري وإلغاء مظاهر العسكرة وأزالة الثكنات من على محيط منزله، فالكذب التي احتج به النظام في هجومه الدموي في 23 مايو العام الماضي يمارسه هو اليوم بإغلاق الطرق وإقامة الحواجز وتعطيل مصالح المواطنين، فالكثير من طرق الدراز مغلقة بالحواجز والأسلاك الشائكة وكل ذلك يبنغي رفعه ووقفه ولايصح استمراره أبداً.

وسلام على شيخنا المجاهد الصابر، وسلام على عائلته المحتسبة، وسلام على قلبه المتجلد، وسلام عليه من عبد صالح أطاع الله سرّاً وعلانية وجاهد النفاق والظلم والطغيان ولم يثنه عن دوره التهديد والوعيد.

وسلام على شهدائنا الفدائيين الأبطال، الذين انتصروا بدمائهم على البغي والعدوان، وسلام على جرحائنا وعلى معتقلينا ومطاردينا.. سلام على كل المضحين من أجل الدين وقائدنا المقاوم.

سلام على كل الجراح وألف سلام أهالي الدراز

الفداء العام الماضي.
2. إن التواجد العسكري أمام منزل الفقيه القائد



بيان أهالي الدراز في ذكرى المجزرة: الحصار تعد على التشيع والهوية، لازلنا على عهد الوفاء الأكيد والراسخ مع قائدنا ولو أعيد التاريخ لن نتردد في الفداء مجدداً.. *نؤكد نحن أهالي الدراز على عهدنا الأكيد والراسخ ووفائنا لقائدنا المحاصر وفقهنا المقاوم، والذي تحمّل مع شعبه صنوف التعديات ومضى مستصغراً أقزام السلطة ومتجبريها رغم الجرائم والمجازر التي ارتكبوها أمام داره.

وتمر علينا في 23 مايو ذكرى محفورة في ذاكرة الكرامة والعزة والإباء الأسطوري الذي زرعه قائدنا المفدى سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم حفظه الله وأدامه ذخراً للأمة، وحصدته فداء للدين وتضحية من أجل المبدأ.

إننا نؤكد في هذه المرحلة على عدد من النقاط الأساسية التي لن تتبدل فيها قناعتنا ولو طال الحصار ألف عام، ولو زاد التضيق وتضاعف، ول ووصل الإجماع في النظام إلى حد لم يسجله تاريخ البشرية.

1. لقد صبر أهالي الدراز ولازالوا يصبرون على الحصار على المنطقة المستمر منذ نحو عامين، وكل ذلك يهون فداء لديننا وعزتنا وقائدنا، ولكن الأمر الذي لا يمكن السكوت عليه ولا يصح استمراره هو الإقامة الجبرية المقامة على سماحة الفقيه القائد أمام منزله والتواجد العسكري منذ ملحمة

“بلومبرغ” تكشف عن مصير خطير يواجه البحرين العام المقبل

البحرين اليوم – (خاص، وكالات)

كشفت وكالة “بلومبرغ” عن وضع خطير قد يواجه البحرين قريباً، وسردت في تقرير لها نشره الموقع الرسمي للوكالة يوم الخميس (3 مايو 2018)، وقال إن البحرين – وهي أصغر الدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج – سوف تنضم إلى لبنان وليبيا والسودان في عام 2019 باعتبارها الدول الوحيدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات الديون التي تتجاوز 100 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لآخر توقعات اقتصادية لصندوق النقد الدولي.

وأضاف التقرير إن البحرين وهي واحدة من ثلاثة بلدان مصدرة للنفط في الشرق الأوسط؛ تحتاج إلى سعر برميل النفط فوق 100 دولار لتتساوى المصاريف بالإيرادات، وهي ستصبح قريباً جزءاً من قائمة قصيرة أخرى: نادي الديون الثلاثي الأرقام “100 % أو أكثر من الدين العام إلى إجمالي الدخل القومي”.

ويتوقع أن يبلغ متوسط سعر برميل النفط هذا العام 113 دولاراً للبرميل لتلبية متطلبات الإنفاق، وهو ثاني أعلى سعر في المنطقة بعد ليبيا.

وتقوم البحرين بالاقتراض بشكل منتظم من سوق الديون الدولية، ولكنها اضطرت إلى التخلي عن الاقتراض من السوق في مارس مع سعي المستثمرين إلى تحقيق عوائد أعلى.

لعدة أشهر.

وكشفت شعلان بأن السلطات وضعت قائمة بأسماء الكتب الممنوعة، وتبين أن بينها كتب أدعية وأخلاقية، مثل “مفاتيح الجنان”، “مكارم الأخلاق” و”الصحيفة السجادية”، وتساءلت “أين المحظور في مثل هذه الكتب التي ينفع بها كل مسلم أيا كان مذهبه”، واعتبرت ذلك من ملامح “انتهاك المعتقد” الذي تمارسه السلطات. الجدير بالذكر أن تقارير حقوقية وإفادات من المعتقلين أكدت شيوع سياسة الاضطهاد الطائفي داخل السجون وبشكل منهج، ووثقت التقارير العديد من السياسات والسلوكيات التي يقوم بها الضباط وقوات المرتزقة ضد المعتقلين في التحقيق وبعد الاحتجاز، وتتضمن إساءات طائفية وتعديات على المعتقدات الدينية، بما في ذلك منع إقامة الشعائر الدينية.

يذكر أن الخلفيين لا يزالون يصرفون الأموال الطائلة على الرياضات المختلفة تلبية لرغبة نجل الحاكم الخلفي ناصر بن حمد، بينما تزداد الضرائب والقيود المعيشية على المواطنين.

سلطات سجن جو تحظر كتب الأدعية وتواصل منع الرموز المعتقلين من الكتب الدينية
In: pon: 05/05/2018 3:10 من المنامة

المنامة – البحرين اليوم تواصل السلطات في سجون البحرين التضيق على قيادات ورموز الثورة المعتقلين، حيث تفرض عليهم عزلة شاملة عن بقية السجناء، كما تمنع عنهم حقوقهم الأساسية، ومن ذلك الحصول على الكتب العامة.

وأوضحت المحامية ريم شعلان، بأن سلطات سجن جو المركزي منعت عائلة الشيخ علي سلمان من إدخال كتاب “الصحيفة السجادية”، وهو كتاب أدعية، وذلك بذريعة أنه من الكتب الممنوعة، في الوقت الذي ادعت السلطات بأنها ستسمح بدخول كتاب واحد فقط بعد مصادرة جميع الكتب عن الرموز المعتقلين



“شمعة الدار” تضيء في منازل عوائل النساء المعتقلات في ليالي رمضان

منظمة العفو: الحجم الهائل من أعداد المسقطة جنسياتهم في البحرين "يثير السخرية"

لندن، المنامة - البحرين اليوم
قالت لين معلوف، المسؤولة في منظمة العفو الدولية، بأن "الحجم الهائل" من أعداد المسقطة جنسياتهم في البحرين "يثير السخرية".
ورداً على حكم محكمة خليفة أمس الثلاثاء ١٥ مايو ٢٠١٨م بإسقاط الجنسية عن ١١٥ مواطناً بحرانياً، أكدت معلوف، مديرة أبحاث الشرق الأوسط في المنظمة الحقوقية، بأنه "من غير الممكن تحقيق العدالة من خلال محاكمة عادلة عندما يتم إسقاط جنسية هذا العدد من الأشخاص" في محاكمة جماعية.
واعتبرت معلوف هذا الحكم بأنه "أكثر الأحكام صرامة حتى الآن"، وقالت بأنه "دليل آخر على أن سلطات البحرين لا تولي أي اعتبار للمعايير الدولية الخاصة بالمحاكمات العادلة".

وأضافت: "تستخدم الحكومة في البحرين إسقاط الجنسية والطرده من البلاد كأدوات لسحق كل أشكال المعارضة والنشاط المعارض"، مشيرة إلى أن "حرمان المواطنين من جنسيتهم بشكل تعسفي، وتحويلهم إلى أشخاص عديمي الجنسية، وإبعادهم من البلاد قسراً؛ يعد انتهاكاً للقانون الدولي".
وقد انعقدت أمس محاكمة لـ ١٣٨ مواطناً في البحرين، بينهم ٥٢ بشكل غيابي، وذلك ضمن القضية المعروفة باسم "ذو الفقار". وبدأت المحاكمة في هذه القضية في ٢٣ أغسطس ٢٠١٦م، واعتمدت - بحسب بيان منظمة العفو - على "اعترافات" منتزعة تحت التعذيب. وانتهت أمس بإصدار أحكام بالسجن المؤبد على ٥٣ من المتهمين، إضافة إلى أحكام أخرى تتراوح بين ٣ إلى ١٥ سنة، مع إسقاط الجنسية عن ١١٥ شخصاً.
ومنذ العام ٢٠١٢م؛ أسقطت السلطات الخليفة الجنسية البحرانية عن ٧١٨ شخصاً، فيما شهد العام ٢٠١٨ أعلى الأرقام بإسقاط الجنسية عن ٢٣١ شخصاً حتى الآن.

وذكرت منظمة العفو بأن جميع الأفراد الذين تعرضوا لإسقاط الجنسية يتم إجبارهم على تسليم جوازات سفرهم ووثائق الهوية وإرغامهم على التقدم للحصول على تصريح إقامة كأجانب أو مغادرة البلاد، ووجهت إلى الذين أصروا على البقاء في البحرين تهمة "الإقامة غير القانونية" وأجبرت أعداداً كبيرة منهم على الخروج من البلاد.
وتفاعلت منظمة العفو مع سياسة إسقاط الجنسية عن البحرانيين منذ بدايتها. وفي 12 نوفمبر 2012 قالت المنظمة: قالت منظمة العفو الدولية في بيان صادر عنها، إن السلطات البحرينية أقدمت على سحب الجنسية البحرينية من 31 معارضاً بحرينياً، في خطوة وصفها بأنها «مخيفة وتقسع لها الأبدان»، وبموجب أسباب غامضة.
وأشارت إلى أن بياناً صادراً عن وزارة الداخلية يشير إلى إسقاط الجنسية عن أفراد المجموعة التي تضم سياسيين ونشطاء وشخصيات دينية، بسبب «الإضرار بأمن الدولة».

وجاء في البيان: «إن هذا القرار يعني أن أفراد المجموعة الذين لا يحملون سوى الجنسية البحرينية باتوا الآن عديمي جنسية».
وقال مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية، فيليب لوثر: «لقد قُدمت السلطات أسباباً غامضة للغاية لقرار إسقاط الجنسية عن أولئك الشخصيات، وهو قرار يبدو أنه اتخذ بسبب الآراء السياسية للضحايا».

تقرير "تدريب المعتدبين" يثير ضجة في البرلمان البريطاني نواب يسألون عن دور الحكومة البريطانية في الإعدام والتعذيب داخل البحرين

لندن - البحرين اليوم
أحدث تقرير أصدرته كل من منظمة "ريبريف" المناهضة للإعدام و"معهد البحرين للديمقراطية والحقوق" (بيرد)؛ صدى واسعاً في الوسط الحقوقي والسياسي في بريطانيا، بعد أن أثبت التقرير الذي حمل عنوان "تدريب المعتدبين"؛ تورط المملكة المتحدة في "التعذيب وعقوبة الإعدام في البحرين".

ووجه يوم الثلاثاء ١٥ مايو ٢٠١٨ عدد من النواب في البرلمان البريطاني سلسلة من الأسئلة على ضوء ما كشفه التقرير، وقد سألت النائبة ألكس نورس الوزراء في الحكومة البريطانية عن تأكيدات بالتحقيق "بشكل صحيح" فيما أوردته تقرير "ريبريف" و"بيرد" من أن المؤسسات التي تمولها المملكة المتحدة "تجاهلت انتهاكات حقوق الإنسان"، كما وجهت النائبة آن كلارود سؤالاً برلمانياً أمس إلى الوزير البريطاني اليستر بورت بهذا الخصوص، حيث أمرت الوزير البريطاني بأسئلة تستفسر فيها عما إذا كانت "المؤسسات الممولة من المملكة المتحدة في البحرين؛ كانت مسؤولة عن تغطية مزاعم التعذيب بحق نزلاء محكوم عليهم بالإعدام".

وقد بدا الوزير بورت محاطاً بنيران من الأسئلة داخل البرلمان البريطاني، حيث تمت مواجهته بالمعلومات التي كشفها تقرير "تدريب المعتدبين" والتي تُظهر أن الحكومة البريطانية "تجاهلت القيام بدور جدي إزاء قيام مؤسسات رسمية في البحرين قامت بتدريبها؛ بالتستر على عمليات التعذيب".
ويأتي هذا الحراك البرلماني بالتوازي مع الأسئلة البرلمانية المكتوبة التي يداوم على توجيهها نواب ولوردات إلى الحكومة البريطانية بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين.

وفي هذا السياق، وجه اللورد سكرافين سؤالاً برلمانياً مكتوباً بشأن أوضاع النساء المعتقلات في البحرين، حيث أوضح الناشط الحقوقي السيد أحمد الوداعي - المسؤول في معهد (بيرد) - بأن ما وصفها بـ "سياسة التمييز" ضد المعتقلات لا زالت قائمة، وبإشراف الضابطة المدعوة مريم البردولي في سجن النساء بمدينة عيسى، وأشار الوداعي إلى حرمان المعتقلات من العلاج، مشدداً على اعتبار ذلك "جريمة سيتم ملاحقة مرتكبيها".
كما وجه عضو مجلس العموم البريطاني روجر كودسيف سؤالاً برلمانياً إلى وزارة الخارجية بشأن قضية المعتقلة نجاح أحمد يوسف الشيخ، والتي أخذت صيتها لافتاً في الصحافة البريطانية بعد الفضيحة التي كشفها موقع "فايس" البريطاني بشأن تدريبات تلقاها مدير مركز المحرق، فواز الحسن، في بريطانيا وإيرلندا، وهو المركز الذي تعرضت فيه المعتقلة الشيخ للتعذيب بتهمة تتعلق بنشاطها على مواقع التواصل الاجتماعي ضد إقامة سباقات الفورملا واحد في البحرين.

ويتلاقى ذلك مع احتجاجات واسعة ينظمها نشطاء بريطانيون وبحرانيون ضد انتهاكات النظام الخليفي والدعم البريطاني المتواصل، وآخر هذه الاحتجاجات كانت ضد زيارة الحاكم الخليفي حمد عيسى إلى لندن ورفض حضوره لعرض الخيول وندسور، وتوجت هذه الاحتجاجات يوم ١٢ مايو الجاري بتنظيم تظاهرة حاشدة أمام موقع العرض، وهو ما أجبر حمد عيسى على عدم الحضور الشخصي في العرض وإنابة حفيده للمشاركة في تنويع الفائزين.



مسيرات سلمية وقمع خليفي في ليالي رمضان

المنامة - البحرين اليوم
شهدت الأيام الماضية حراكاً ميدانياً متواصلاً، وقف فيه البحرانيون وقفة صلبة تجاه القمع الخليفي، ورغم الأجواء الرمضانية الجميلة التي تتزين بها ليالي البحرين في مجالسها وطرفاتها، بالتزاور والتآزر والذكر الشريف، إلا أن المرتزقة تشدد على نهجها الوحشي في قمع البحرينيين، فقد قمعت مرتزقة آل خليفة تظاهراً في نويدرات قد خرجت في الدراز مجزرة الدراز، كما قمعت تظاهرة خرجت في الدراز حيث يقبع الشيخ عيسى قاسم تحت الإقامة الجبرية، وخرج الأهالي في السهلة الجنوبية في مسيرة سلمية، نادوا فيها بشعار "النصر بالشهادة" مستذكرين الشهداء الذين ضحوا من أجل الوطن طيلة السنوات السبع الماضية، فيما رفع أهالي أبوقوة شعار "يسقط حمد" في مسيرة حملت عنوان "عهد الفدائيين"، ولم يتوان أهالي أبو صبيح عن رفع الهتافات المستذكرة للشهداء، كما أنهم لم ينسوا القتل، وعلى رأسهم الملك الخليفي حمد عيسى، الذي يعتبره البحرانيون أحد أبرز المسؤولين عن القتل العمد بحق المواطنين. وكانت أصوات الأدعية والقرآن تمتزج مع أصوات الهتافات في بلدة سار، حيث خرج ثلة من الأهالي للتدبير بالحكم الخليفي، فيما أغلق أهالي بلدة توبلي الشارع العام.



الاضلاع الصحية للرموز القادة في تدهور مستمر

أكثر من أسبوع، وترفض إدارة السجن حتى الآن توفير العلاج المناسب له. وبسبب اعتماذه على الحركة بالعكاز لكونه مشلول الرجلين؛ فإن الدكتور السنكيس يشكو من انزلاق العكاز في الأرض وسوء في التحرك، وقد رفع طلباً قبل نحو شهرين للسماح بإدخال نعال خاص (مطاط) يساعده على الحركة بسهولة مع العكاز، إلا أن إدارة السجن رفضت ذلك. من جهة أخرى، يُخشى أن تطبق إدارة السجن تهديداً بإغلاق الزنازن على الرموز بدءاً من يوم الجمعة ومنعهم من الخروج خارجها، وقد رفع الرموز رسالة إلى الإدارة اعتراضاً على هذا القرار، وقد توعّد الدكتور السنكيس بشكل خاص بتنفيذه إضراب عن الطعام في حال أصرت إدارة السجن على حبس الرموز داخل الزنازن.

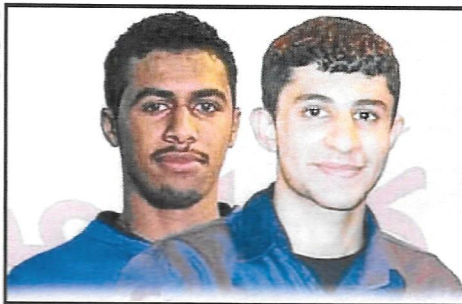


المنامة - البحرين اليوم
يعاني الرموز وقادة الثورة المعتقلين في البحرين من تدهور متزايد في أوضاعهم الصحية والإنسانية داخل سجن جو المركزي، وذكرت مصادر قريبة من العوائل بأن الضغوط والإجراءات الانتقامية "تزداد من سيء إلى أسوأ". وأفادت المصادر بأن الرموز يعانون من ضيق الوضع العام في المبنى الذي يُعتقلون فيه بسجن جو، وذلك بعد أن نُقل إليهم عدد من السجناء الجنائيين من الجالية الآسيوية، حيث باتت كل زنزانة تضم خمسة أشخاص وبزيادة شخص فوق الطاقة الاستيعابية لكل زنزانة، وقد حرص الرموز المعتقلون على تقاسم ما لديهم مع السجناء الآسيويين "ومعاملتهم إنسانياً بمعزل عن قضايهم الجنائية أو انتمائهم العرقي"، حيث إن إدارة السجن لم توفر للسجناء أغراضاً خاصة بهم، واضطر الرموز للتنازل عن بعض حاجياتهم لهم، كما يضطر بعض السجناء للمبيت في ممر المبنى وفي غرفة ضيقة خاصة بالاتصال الهاتف في المبنى وهي غير معدة للنزلاء. ويُنعم الرموز من الكتب

منظمة "أمريكيون": تقارير موثقة أكدت تعرض المحكومين بالإعدام العبار ومهدي للتعذيب والإجبار على الاعترافات

واشنطن - البحرين اليوم
دانت منظمة "أمريكيون" نأيدي محكمة خليفية وحقوق الإنسان في البحرين "تأييد محكمة خليفية أمس الاثنين ٢١ مايو ٢٠١٨ لحكم إعدام اثنين من المواطنين في محاكمة وصفتهما بـ "الجائرة" وأدين فيها أيضاً ١٢ شخصاً بتهمة مزعومة تتعلق بمقتل مرتزق باكستاني يعمل في صفوف القوات الخليفة. وعبرت المنظمة في بيان لها عن القلق من أن المحكومين بالإعدام، وهما السيد أحمد العبار وحسين مهدي، "عرضة لخطر تنفيذ الإعدام الوشيك"، وأشارت إلى أن هناك ٥ أشخاص عرضة لخطر الإعدام في البحرين، فيما هناك ١٣ آخرين على الأقل ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في أي وقت. وأوضحت المنظمة بأن تقارير موثقة تلقتها أكدت تعرض المحكومين بالإعدام لانتهاكات واسعة، ابتداءً من اعتقالهما بدون إذن قضائي، وتعرضهما للتعذيب في إدارة التحقيقات الجنائية، وإجبارهما على الاعتراف القسري، وانتهاءً بعدم تمكنهما من مقابلة محامييهما أثناء المحاكمة، والحرمان من الحصول على الرعاية الصحية أثناء الاحتجاز. وفي هذا السياق، قال الناشط حسين عبدالله، المدير التنفيذي لمنظمة "أمريكيون"، بأن "التعذيب والاعترافات القسرية، وعدم وجود محام، وغياب المحكمة المستقلة" كان يفترض إسقاط القضية التي حوكم فيها المتهمون وأن يلحق ذلك إجراء تحقيق في الانتهاكات، إلا أن الوضع يختلف في البحرين، بحسب قوله، حيث تصدر عقوبتان أخريان بالإعدام وإدانة آخرين مع إسقاط الجنسية عنهم. وأضاف عبدالله: "تعود الشرطة السرية التابعة لجهاز الأمن الوطني إلى وسائلها القديمة الوحشية والسيطرة على المحاكم"، وهو ما يوسع من عمليات القتل خارج القانون وإضفاء "شرعية" عليها، ودعا عبدالله المجتمع الدولي للتدخل "قبل وضع المزيد من الناجين من التعذيب أمام فرق الإعدام".

واشنطن - البحرين اليوم
دانت منظمة "أمريكيون" نأيدي محكمة خليفية وحقوق الإنسان في البحرين "تأييد محكمة خليفية أمس الاثنين ٢١ مايو ٢٠١٨ لحكم إعدام اثنين من المواطنين في محاكمة وصفتهما بـ "الجائرة" وأدين فيها أيضاً ١٢ شخصاً بتهمة مزعومة تتعلق بمقتل مرتزق باكستاني يعمل في صفوف القوات الخليفة. وعبرت المنظمة في بيان لها عن القلق من أن المحكومين بالإعدام، وهما السيد أحمد العبار وحسين مهدي، "عرضة لخطر تنفيذ الإعدام الوشيك"، وأشارت إلى أن هناك ٥ أشخاص عرضة لخطر الإعدام في البحرين، فيما هناك ١٣ آخرين على الأقل ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في أي وقت. وأوضحت المنظمة بأن تقارير موثقة تلقتها أكدت تعرض المحكومين بالإعدام لانتهاكات واسعة، ابتداءً من اعتقالهما بدون إذن قضائي، وتعرضهما للتعذيب في إدارة التحقيقات الجنائية، وإجبارهما على الاعتراف القسري، وانتهاءً بعدم تمكنهما من مقابلة محامييهما أثناء المحاكمة، والحرمان من الحصول على الرعاية الصحية أثناء الاحتجاز. وفي هذا السياق، قال الناشط حسين عبدالله، المدير التنفيذي لمنظمة "أمريكيون"، بأن "التعذيب والاعترافات القسرية، وعدم وجود محام، وغياب المحكمة المستقلة" كان يفترض إسقاط القضية التي حوكم فيها المتهمون وأن يلحق ذلك إجراء تحقيق في الانتهاكات، إلا أن الوضع يختلف في البحرين، بحسب قوله، حيث تصدر عقوبتان أخريان بالإعدام وإدانة آخرين مع إسقاط الجنسية عنهم. وأضاف عبدالله: "تعود الشرطة السرية التابعة لجهاز الأمن الوطني إلى وسائلها القديمة الوحشية والسيطرة على المحاكم"، وهو ما يوسع من عمليات القتل خارج القانون وإضفاء "شرعية" عليها، ودعا عبدالله المجتمع الدولي للتدخل "قبل وضع المزيد من الناجين من التعذيب أمام فرق الإعدام".



الدينية والأدعية ضمن الإجراءات الانتقامية الأخيرة التي يعانون منها، وكذلك عدم توفير الطعام المناسب ورفض إدارة السجن توفير الوجبات في أوقات مناسبة وبالحجم المناسب، وخاصة خلال شهر رمضان. وعلى المستوى الصحي، رفضت سلطات السجن نقل الشيخ ميرزا المحروس إلى المستشفى العسكري يوم الأحد الماضي رغم أن لديه موعدين طبيين للعيون والعظام، ومعاناته الصحية المتدهورة في المعدة والظهر والأذن وغير ذلك. وأوضحت المصادر بأن ذلك جاء في سياق "الانتقام الممنهج" الذي يتعرض له الرموز، علماً أن الشيخ المحروس لم يُمنع من ارتداء القيد في الدين أثناء الخروج للمستشفى، ورفضه اقتصر على وضع السلاسل التي تقيد اليدين والرجلين، وهو ما يعتبره الرموز شكلاً من أشكال "الإهانة والانتقام المتعمد" لاسيما مع عدم وجود مبرر لوضع السلاسل خلال الذهاب إلى المستشفى والانتظار طويلاً هناك لحين الدخول على الجهة المعالجة. ومن جانبه، واصلت سلطات السجن منع الدكتور عبدالجليل السنكيس من الذهاب إلى مواعيده الطبية، وأفادت مصادر عائلية أن السلطات رفضت نقل السنكيس إلى مواعده مع إخصائي الدم هذا الأسبوع، وهو الموعد الرابع من نوعه الذي يُحرّم من حضوره عمداً. وذكرت المصادر أيضاً بأن الدكتور السنكيس لازال يعاني من الصداق الذي كان يشكو منه قبل

اهلا بشهر العباداة والصمود والتصدي للشياطين

شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقا
هذه تباشير الخير تهطل مع حلول الشهر الفضيل، والرحمة الالهية تمطر على رؤوس المؤمنين الصابرين الصائمين بلا حدود. اما المظلومون الذين يقضون ايام صومهم وراء القضبان فلسان حالهم يخاطب الديكتاتور: فاقض ما انت قاض، انما تقضي هذه الحياة الدنيا. فاهلا وسهلا بشهر رمضان المبارك الذي ستختلج فيه السنة الصائمين المرابطين في الميادين بالصلاة والدعاء والقرآن. ونبارك لهذا الشعب العظيم الذي اثبت انه اقوى من الطغاة المجرمين واصلب عودا وأكثر تحررا وإنسانية وكرامة. هؤلاء الاحرار خفقت قلوبهم مع ضحايا القمع الاسرائيلي، فكان الألم يعتصرهم وهم يرون المشهد يتكرر في بلادهم على ايدي غزاة آخرين احتلوا البلاد وسعوا لاستبدالها بالمستوطنين من اصقاع الارض. شهر رمضان الكريم له طعمه الخاص لدى المؤمنين الذين يتلذذون بالعبادة ويشعرون ان معاناة الصوم ومعاناة السجن والتعذيب متشابهتان، فكلاهما تقربهم من الله تعالى. النضال السياسي احد اشكال العبادة الخالصة لله تعالى لانها جهد يستهدف الظلم ويسعى لاقامة العدل بين الناس. وفي هذا العام فان لشهر رمضان طعما آخر، لان الصائمين يشعرون بقرب النصر وهزيمة العدو الغاشم سواء في اليمن ام فلسطين ام البحرين. فطوبى للصائمين، ومرحى للذين يتصدون للظلم والظالمين، ويقرأون القرآن ليتدبروا آياته ويستيقنوا بما فيه "والعاقبة للمتقين". ولتوضيح بعض المواقف يجدر طرح بعض التطورات ذات الصلة بالايمان والصمود والعبادة والصوم:

اولا: ما ان اعلنت محاكم الطاغية احكامها الجائرة بحق 138 بحرانيا حتى بدأت نتائج دعوات امهاتهم تحاصر العصاة المجرمة داخل البلاد وخارجها. فالحق لا يظلم العباد، والظالم لا يخرج عن ارادة الله وحكمه، وسنن الله لا يمكن وقف نفاذها. هذه دروس تعلمها الثوار طوال سنوات سبع عجاف، فاطمأنوا بها وأيقنوا ان النصر سيكون حليفهم. هذه الاحكام الجائرة انما تعكس ضعف الحاكم وهشاشة نظامه، وخوفه المستمر من السكان الاصليين. ولا يمكن ان يبقى طاغية في الحكم اذا كان يخشى المواطنين ويخطط للقضاء عليهم. فهنا تتضاعف المشكلة فيصبح اكثر اعتمادا على الاجنبي، بينما

"خيرية" تابعة للعصاة الخليفية. فقد اعلن السيد بيتر فورد الذي كان سفير بريطانيا لدى البحرين ما بين 1999 و 2001 تركه المنصب احاجا على تصريحات البوق الخيفي التي برر فيها العدوان الاسرائيلي على سوريا واعترف ان فلسطين ارض لذلك الكيان. وقد اغضب ذلك التصريح الرأي العام العربي لانه الاول من نوعه والاكثر فظاظة وتحديا لمشاعر العرب والمسلمين والانسانيين. واعقب فورد استقالته بتصريحات اكد فيها تداعي الأوضاع في البحرين والمستوى غير المسبوق من القمع والاضطهاد ومصادرة الحريات العامة خصوصا حرية التعبير والمعتقد. من المؤكد ان الخلفيين لم يكونوا يتوقعون هذا التطور خصوصا في ضوء سياساتهم التي تستميل الاشخاص بالمال والمنصب. ماذا يعني ذلك؟ في ضوء استقالة السيد بيتر فورد والحرع الذي شعر به وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، أليستر بيرت، عندما احيط بالاسئلة من النواب البرلمانيين حول انفاق المال العام البريطانيون لدعم جهاز امني خيفي يمارس التعذيب ويقتل الناس بدم بارد ويسجن النشطاء بسبب تعبيرهم عن رأيهم، ويسقط الجنسيات عن المواطنين، فليس مستبعدا حدوث تغير في السياسة البريطانية الداعمة للعصاة الخليفية. ومع تراجع حظوظ حزب المحافظين في البقاء بالسلطة، وتساعد احتمالات صعود حزب العمال فقد اصبح القلق يهيمن على رموز العصاة. صحيح انهم يعتمدون على الدعم السعودي - الاماراتي والامريكي، الا ان هذا الدعم ليس مضمون الاستمرار نظرا للمخاطر التي تتحدى السعودية والامارات وتراجع حظوظ عدوانهما على اليمن.

رابعا: ان تداعيات العدوان الاسرائيلي على الفلسطينيين والمجازر التي ارتكبتها ستكون لها ارتدادات على التحالف الشرير الذي تنزعمه السعودية والداعم للكيان الاسرائيلي. والواضح ان الظروف التي توسع فيها النفوذ السعودي بعد تصدي قوى الثورة المضادة التي تنزعها الرياض، تتغير بشكل كبير. فقد فشل المشروع الطائفي الذي اتكأ عليه السعوديون والخلفيون لتبرير عدوانهم على البحرين وشعبها وتهميش ثورتها، وتوسعت دائرة الدعم لهذه الثورة عربيا واسلاميا، واصبح هناك توجه عام لدى قطاعات عربية واسعة نحو لرأب الصدعات التي احدثتها سياسات التحالف الشرير والتصدي بشكل جماعي لمشروع التغيير الديمقراطي المنشود في العالم العربي. هذه التحولات في المزاج العام ستحاصر مشروع قوى الثورة المضادة وتفشل مع مرور الوقت. ان ذلك مصداق للسنة الالهية ومنها قاعدة التدافع التي تخلق توازنا في المجتمع البشري لغير صالح قوى الشر والاستعباد والظلم. موعنا مع النصر لن يتأخر كثيرا، خصوصا مع صبر شعبنا الأبي وصموده في الميادين ورفضه انصاف الحلول وسعيه المتواصل لتنقية صفوفه من الانتهازيين والمتسلفين. "انا لننصر رسلنا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد". اللهم ارحم شهداءنا الابرار، واجعل لهم قدم صدق عندك وفق قيد أسراننا يا رب العالمين



على الولايات المتحدة وقف مبيعات الأسلحة إلى البحرين على المنامة أولا معالجة الانتهاكات الحقوقية الجسيمة

أعضاؤه، ومنهم البحرين، معلومات غير كافية أو لم يقدموا معلومات حول دورهم في الهجمات غير القانونية المزعومة.

تبين المعلومات المتوفرة أن البحرين شاركت في الحملة العسكرية. في مارس/آذار 2015، أفادت وكالة أنباء الإمارات الرسمية أن البحرين نشرت 15 طائرة للمشاركة في عمليات التحالف، وفي ديسمبر/كانون الأول 2015، تحطمت طائرة بحرينية من طراز إف-16 في السعودية كانت تنفذ عمليات للتحالف، حسبما ذكر التحالف في بيان.

يستمر وضع حقوق الإنسان في البحرين بالتدهور حيث شددت الحكومة قمع المنتقدين. سُجن حقوقيون بارزون أو تم نفيهم لأن السلطات القضائية أصدرت أحكاما بالسجن لمدة طويلة ضد المعارضين المتهمين بجرائم متعلقة بالتعبير، في محاكمات لم تستوف المعايير الأساسية للإجراءات القانونية. لم تجر الحكومة تحقيقات موثوقة أو ملاحقات بحق المسؤولين وضباط الشرطة الذين يُزعم أنهم ارتكبوا انتهاكات، بما فيها التعذيب منذ عام 2011. كما تستخدم السلطات القوة المفرطة والقنابل لتفريق الاحتجاجات السلمية، وإخفاء الأشخاص قسرا، واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي.

في 25 مايو/أيار 2017، داهمت قوات الأمن بشكل عنيف اعتصاما في قرية الدراز. توفي 5 متظاهرين وأصيب العشرات.

جرت السلطات البحرينية تسففا، منذ 2012، 728 مواطنا من الجنسية، من بينهم حقوقيون ونشطاء سياسيون وصحفيون وعلماء دين، وأخضع بعضهم للترحيل التسففي، وفقا لمنظمة "معهد البحرين للحقوق والديمقراطية" غير الحكومية. الغالبية العظمى من المواطنين البحرينيين الذين يُجردون من جنسيتهم يُتركون فعليا بلا جنسية، ولا يُمنحون الفرصة الكافية لاستئناف هذه الأحكام.

أغلقت السلطات عام 2017 الصحيفة المستقلة الوحيدة في البلاد، وأوقفت أنشطة جماعة "وعد" المعارضة السياسية العلمانية البارزة. في 13 مايو/أيار 2018، وافق البرلمان البحريني على قانون يمنع أعضاء جماعات المعارضة المنحلة من الترشح في الانتخابات العامة المقررة نهاية عام 2018.

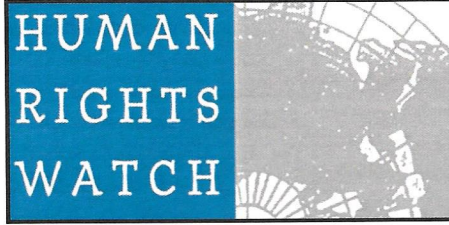
كما أبطلت الحكومة البحرينية 2 من التوصيات الجوهرية القليلة التي نفذتها سابقا "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق"، التي تأسست بعد المظاهرات المناهضة للحكومة عام 2011. أعادت السلطات في يناير/كانون الثاني 2017 سلطات الاعتقال والتحقيق إلى جهاز "الأمن الوطني"، رغم سجلها في التعذيب أثناء الاستجواب. في أبريل/نيسان 2017، وقّع ملك البحرين على قانون يخول محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وهو ما يخالف القانون الدولي. قالت مارغون: "ينبغي ألا تكافأ البحرين على سجلها الحقوقي بمبيعات أسلحة يمكن أن ترسخ مزيدا من القمع في البلاد".

المسؤولين وضباط الأمن المسؤولين الذين شاركوا في التعذيب أو أمروا به خلال الاستجوابات منذ عام 2011.

في تعبير مبكر عن سياسة إدارة ترامب تجاه حقوق الإنسان ومبيعات الأسلحة، في مارس/آذار 2017، ألغى وزير الخارجية حينها، ريكس تيلرسون، شروط حقوق الإنسان التي ربطتها إدارة أوباما ببيع طائرات مقاتلة من طراز إف-16 إلى البحرين بقيمة 2.8 مليار دولار.

في يونيو/حزيران 2017، أعلن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بوب كوركر أنه سيعطل جميع مبيعات الأسلحة التي أعلن عنها مؤخرا لدول مجلس التعاون الخليجي إلى أن يجد المجلس سبيلا لإعادة التوحد بما يتعلق النزاع بين قطر ودول أخرى. ألغى كوركر هذا التعطيل بعد 8 أشهر، في فبراير/شباط 2018، مما سمح لصفتي السلاح إلى البحرين بالمضي قدما، وقال إنه لا يعتقد أن شروط حقوق الإنسان ينبغي أن تُربط بمبيعات الأسلحة كمسألة تتعلق بالسياسة الأمريكية.

شّن التحالف بقيادة السعودية كطرف في النزاع في اليمن، منذ عام 2015، آلاف الغارات الجوية في اليمن، بما فيها عشرات بدت أنها انتهكت قوانين الحرب، وأسهمت في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. لم يجر التحالف تحقيقات ذات مصداقية في جرائم الحرب المحتملة، وقدم



(واشنطن) - قالت "هيومن رايتس ووتش" اليوم إن على "مجلس الشيوخ" الأمريكي رفض اقتراحين لبيع أسلحة بقيمة مليار دولار تقريبا إلى البحرين، نظرا لسجل حكومتها السيئ بشأن حقوق الإنسان والاضطهاد المستمر للمعارضين.

تأتي مبيعات الأسلحة المقترحة، التي وافقت عليها وزارة الخارجية الأمريكية، وسط التدهور المستمر لحقوق الإنسان منذ المظاهرات المناهضة للحكومة عام 2011، ومشاركة البحرين المستمرة في النزاع اليمني الذي تقوده السعودية، والذي ساهم في إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. صعدت البحرين حملتها على النشاط والمحاميين والصحفيين، العام الماضي، وسحبت الجنسية من عدد قياسي من مواطنيها، ونفذت محاكمات جائرة للمدنيين في المحاكم العسكرية، وقامت بمضايقة وترهيب وسجن ومحاكمة الحقوقيين وأفراد أسرهم. هذا بالإضافة إلى سوء المعاملة والتعذيب على نطاق واسع من قبل قوات الأمن وقتل متظاهرين أثناء تفريق احتجاجات سلمية، منذ أن اندلعت الاحتجاجات المناهضة للحكومة عام 2011.

قالت سارة مارغون، مديرة مكتب هيومن رايتس ووتش في واشنطن: "يوضح هذان المقترحان لبيع الأسلحة أن إدارة ترامب لا تكثرث لحقوق الإنسان في البحرين. على مجلس الشيوخ الأمريكي إيقاف جميع مبيعات الأسلحة إلى البحرين، حتى تطلق سراح جميع الحقوقيين والمعارضين المعتقلين ظلما، وأن يوضح أن أي حليف رئيسي للولايات المتحدة يجب ألا يستمر في مثل هذه الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان".

في 27 أبريل/نيسان 2018، وافقت وزارة الخارجية على بيع حوامات هجومية من طراز "إيه إتش 1 زي" (AH-1Z)، وصواريخ ومعدات عسكرية أخرى إلى المملكة، بتكلفة تقدر بنحو 911.4 مليون دولار. يأتي هذا الاتفاق نتيجة

لسياسات الرئيس دونالد ترامب المنقحة لنقل الأسلحة التقليدية وصنادير الطائرات بدون طيار، الموقعة في 19 أبريل/نيسان، والتي تركز على المصالح الاقتصادية الأمريكية أكثر من حقوق الإنسان.

في 17 أيار/مايو، وافقت وزارة الخارجية على صفقة أسلحة ثانية مع البحرين تصل قيمتها إلى 45 مليون دولار، شملت 3,200 قنبلة مخصصة لتسليح أسطول مقاتلات إف-16 "F-16" في البحرين. في كلتا الحالتين، تم إخطار مجلس الشيوخ بالمبيعات، وبموجب قانون مراقبة تصدير الأسلحة، لديه 30 يوما من تاريخ الإخطار لمعارضة الصفقة.

قالت هيومن رايتس ووتش إن هناك مخاوف كبيرة تتعلق بحقوق الإنسان في سلوك البحرين محليا، وخارجيا من خلال مشاركتها في التحالف بقيادة السعودية في اليمن. على الولايات المتحدة التوقف عن بيع جميع الأسلحة إلى البحرين، إلى أن تظهر السلطات أنها جادة في معالجة المخاوف الحقوقية. ينبغي أن يشمل ذلك إطلاق سراح جميع الحقوقيين والمعارضين الذين يقضون فترات سجن طويلة بسبب تعبيرهم السلمي، ومحاسبة

وفاء لأرض الاجداد

حبها فرض ساقضي
عك يوم لست أغضي
لأوال سوف أفضي
يفتدي بعضي بعضي
فمنى الفرع بروضي
وعباداتي وفرضي
وسأحميك كعرضي
من آذى طولاً بعرض
بقضيض او بقض
يملاً الدنيا وغض
انها لله قرضي
سره لله يفضي
ليس مشياً بل بركض
وعلى العهد سأمضي

هذه تربة ارضي
رغم ما ينتاب دربي
انه سر انتمائي
وكلانا في عناء
في ثراها غاص جذري
أنت صومي وصلاتي
انت كالقدس بقلبي
يا بلادي ما اعترانا
فسيمضي حين نأتي
اننا اصحاب مجد
روحي الولهي براحي
وشهيد قد توارى
سوف نأتيك جميعا
انه عهدي لربي

عمر ك الفاني ستقضي
لك قد أعلنت رفضي
وتعادي كل نبض
ب يحصي كل نبض
ثم يتلوها بنقض
وبأحقاد وببغض
بيننا الرحمن يقضي
بجراحات ورض
وصمود خير خوض
للهدى أحسن نبض
بلبل الشوق بروض
في صعود لا بخفض
نكرع الماء بحوض

قل لطاغوت تمادي
ولمن صهيون والى
تشنق الاحرار ظلما
جاثم كالصخر فوق الشع
يمنح الناس وعودا
عاث في الارض فسادا
نحن خصمان سنبقى
ثائرا ألحق جرحي
خضت حربا بثبات
ثورة البحرين كانت
والهوى غناه فجرا
سوف نزداد ثباتا
نرشف الحب كأننا

لاحياء الذكرى الاولى للمجزرة التي ارتكبتها الخليفيون العام الماضي باقتحام منزل سماحة الشيخ عيسى قاسم، كانوا مدفوعين لذلك بشعور عميق بان الحكم الخليفي بدأ يتأرجح بفعل العواصف السياسية والخلافات العائلية والحكمة الالهية. كما يشعرون بان صمودهم سبعة اعوام في الميادين لن يذهب سدى، وانهم موعودون بنصر مؤزر بشرط الصبر والصلاة والصمود، وهذا ما يفعلونه يوميا وان كانت اجسادهم متعبة في شهر الصوم. انهم على موعد مع انتصار كبير للارادة والمبدأ، وسيحقق ذلك بعون الله وارادته سبحانه وتعالى، والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون.

وبدلاً من اعتراف الخليفيين بممارساتهم المشينة واعتقال المتورطين بجرائم التعذيب ومحامتهم، كثفوا ظلمهم واعتقلوا المزيد من النساء واقتحموا عشرات المناطق السكنية واعتقلوا الكثير من السكان الاصليين. ولذلك فمن المرجح ان تتكثف جهود المنظمات التي ساهمت باصدار التقرير لكشف المزيد من الجرائم الخليفية. يضاف الى ذلك تعهد عدد من السياسيين البريطانيين بالتصدي للسياسة الحالية لحكومة المحافظين التي تصر على دعم السعوديين والخليفيين في جرائمهم سواء عدوانهم على اليمن ام على شعوبهم. بموازاة الجرائم الخليفية عمد السعوديون لتصعيد القمع ضد النشاطات في الجزيرة العربية. ففي غضون اسبوع واحد الشهر الماضي اعتقلت قوات الامن سبع نساء من الناشطات وثلاثة من الرجال. وقد اصيب داعمو محمد بن سلمان في الغرب بصدمة كبيرة نتيجة هذه الاعتقالات في الوقت الذي كانوا يتوقعون ان يمارس "اصلاحاً" حقيقياً في الاوضاع السياسية خصوصاً في مجال حقوق المرأة. فقرار السماح للمرأة بقيادة السيارة ما يزال حبراً على ورق. فالسجون السعودية تكتظ بنشطاء حقوق الانسان ومن بينهم ناشطات معروفات. وهكذا بدا التحالف بين انظمة القمع في السعودية والامارات والبحرين ومصر والكيان الاسرائيلي يمارس بلطجة سياسية مكشوفة ضد من يعارض سياساته. ويعتقد زعماء هذا التحالف انه حقق انجازاً كبيراً بدفع الرئيس الامريكى، دونالد ترامب، لسحب بلاده من الاتفاق النووي الذي تم التوصل اليه واقراره في العام 2015. يعتقد هؤلاء ان ايران اصبحت محاصرة وان عليها ان تستسلم للارادة الامريكية، كما استسلموا. ولكنهم في الواقع ارتكبوا جريمة كبرى بتعريض المنطقة مجدداً لنزاعات قد تؤدي الى حروب دامية. وتقوم سياسة هؤلاء على ان استقرار المنطقة وامنها لا يخدم مصالحهم، وان اشغالها بحروب وصراعات يساهم في إلهاء الشعوب وإبعادها عن المطالبة بتحويلات ديمقراطية استمراراً لثورات الربيع العربي. هنا يتضح مدى تردي المستويات الاخلاقية لهذه الانظمة التي تضحي بامن المنطقة وشعوبها من اجل حفظ امنهم وهيمنتهم على الحكم. انه موقف ميكيا فيلي من الدرجة الاولى وتعبير عن تدني المستويات الاخلاقية والقيمية لدى هؤلاء.

ماذا يعني ذلك؟ مع تعمق الازمات الداخلية في هذه الدول، اذ تكتظ السجون بالمعتقلين ويهيمن التوتر في العلاقات بين الشعوب وانظمة الاستبداد، ومع انفاق عائدات الثورة النفطية على صفقات عتيبة مع امريكا، تصبح الاوضاع اكثر تهيباً لانفجارات شعبية واسعة على غرار ما حدث قبل سبعة اعوام. ومن المؤكد ان السعودية التي يعول الخليفيون عليها ستكون من اول المواقع التي ستشهد تموجات عملاقة قد تطيح برؤوس السعوديين الذين فشلوا في الاستفادة من الظروف المؤاتية لاصلاح اوضاع الجزيرة العربية. هذا ليس خيالاً محضاً، بل استشراف لما سيحصل بناء على ما يستفاد من المسارات التاريخية والسنن الالهية السعوديون خسروا كافة معاركهم، خصوصاً في اليمن والبحرين وسوريا والعراق، واضطروا لممارسة الخداع والتضليل لتبريد بؤرة التماس السياسي مع العراق. صحيح ان السعودية نقلت الصراع مع ايران الى الساحة العراقية، ولكن ذلك اجراء ليس مرشحاً للنجاح، لانه مغاير للمسار التاريخي وحقائقه. فالعراق لا يمكن ان ينحاز الى السعودية ضد ايران. كما ان قدرة النظام السوري على هزيمة المشروع السعودي - الاسرائيلي في بلده، هو الآخر مؤشر لفشل مشروع قوى الثورة المضادة.

هذه التطورات تنعكس بشكل او آخر على اوضاع الشعوب التي تترجح تحت حكم العائلات الخليجية، خصوصاً السعودية والبحرين. ومع تعمق الشرخ داخل البيت السعودي كما عبرت عنه المحاولة الانقلابية الشهر الماضي ضد محمد بن سلمان، والصراع المتصاعد بين طائفة البحرين وعمره رئيس الوزراء، كل ذلك يؤكد تآكل ارضية الحكم في كلا البلدين كمقدمة للتغيير السياسي الذي ينشده الشعبان. لذلك يشعر ثوار البحرين بطعم النصر الذي لن يتأخر كثيراً. وعندما خرجت مسيراتهم الاخيرة

